الأردن لم تسلم من مشكلة «الجهاديين»

ديفيد شينكر

أجواء مدينة معان الأردنية تحتدم وتتأجج. فعلى بُعد ثلاث ساعات من العاصمة عمان، تحملك الطرقات الوعرة جنوبا إلى هذه المدينة العشائرية ذات السبعين ألف نسمة، مدينة متخلفة وفقيرة اقتصاديا وطالما كانت ساحة للاحتجاجات المناهضة للحكومة. لكن تململ سكان هذه المنطقة كان مختلفا في الآونة الأخيرة. ففي حزيران/يونيو الماضي، تزايد عدد المواطنين الذين أطلقوا النار من أسلحة أوتوماتيكية على مركز الشرطة في وسط المدينة إلى حد دفع السلطات إلى اتخاذ قرار بنقل مقر الشرطة إلى خارج المدينة. وفي الآونة الأخيرة، تنامى انتشار الاشتباكات العنيفة بين أهالي معان ورجال الدرك إلى درجة استلزمت تمركز دبابة على الطريق السريع عند حدود المدينة.

ويعزى جزء كبير من المشكلة إلى البطالة المستوطنة – التي تقدّر بنسبة تزيد عن 30 في المائة – وإلى معدل الإجرام والعداوة الشديدة الاستفزاز تجاه الحكومة المركزية. والأسوأ من ذلك هو أن سكان المدينة مدججون بالسلاح. وحين تشتد حدة سوء التفاهم في ما بينهم، يصل الخلاف بانتظام إلى مصافي الاقتتال الضروس بشكل يذكر العداوة التي كانت محتدمة في الماضي بين عائلتي هاتفيلد وماكوي في أمريكا. ومع ذلك، قد يكون الأمر الأكثر إثارة للقلق هو النمو غير المسبوق للحركة السلفية الجهادية في معان.

ويقدّر حاليا عدد الأردنيين الذين يشاركون في الحرب السورية بنحو 2500 شخص، ليشكلوا بذلك أكبر وحدة من المقاتلين الستة الأجانب ضد نظام بشار الأسد الشيعي اسميا. وفي غضون السنوات الثلاث منذ بدء الحرب في سوريا، قتل حوالي 250 أردنيا دُفن ما يقرب من أربعة وعشرين منهم في معان؛ وتعكس رايات الأبطال الذين سقطوا في الحرب والتي تكلل المسجد المركزي الكبير في المدينة، مكانة معان كالمقبرة الكبرى للشهداء الأردنيين.

وخلال زيارة قمت بها مؤخراً إلى تلك المنطقة، تحدثت لبعض الوقت مع شاب يدعى فاروق له أخ اسمه محمود انضم إلى الجهاد في آذار/مارس من هذا العام. فأخبرني أن محمود كان مهندسا صناعيا ناجحا يعيش حياة العزوبية في مدينة العقبة المرفئية، ويملك منزلا ويعمل في صناعة الفوسفات الأردنية. وعلى غرار سائر أفراد العائلة، أدّى محمود فرض الصلاة خمس مرات في اليوم وكان "يكره الشيعة أكثر من اليهود". إلا أنه كان حليق الذقن حين ذهب إلى العقبة ولم يبد أي علامات على ميله للقتال الإسلامي. ولكن لم يمض عام على رحيله من معان حتى أطلق محمود لحيته وأصبح "ملتزم" بالسلفية.

وحين اتصل محمود منذ شهرين من سوريا ليخبر ذويه أنه انضم إلى «جبهة النصرة» – ذراع «تنظيم القاعدة» – وأنه يحارب في درعا على مسافة غير بعيدة من الحدود الأردنية، يقول فاروق إن الأمر "كان فاجأة" لهم. فسألت فاروق كيف تلقى والداه الخبر، وأجاب أنهم شعروا بالحزن من رحيله، ولكن ليس بالغضب. وقال "إذا توفي محمود، ستقيم عرس شهيد بإذن الله". وعلى ضوء حماسته إذا ما استشهد أخيه، سألت فاروق عن السبب الذي يمنعه من الإنضمام هو نفسه إلى الجهاد، فردّ قائلا "لقد فكرت في الأمر، ولكنني متزوج".

وفي حين لم ينضم فاروق إلى القتال، لكن هناك آخرين غيره من أبناء مدينة معان الذين [غادروا إلى سوريا لهذا الهدف]؛ وقد جاء ذلك على ما يبدو بإيعاز من رجال الدين المحليين الذين يدعون إلى الجهاد في سوريا باعتباره "فرض عين". وفي غضون ذلك، يأمل فاروق أن تؤسس «جبهة النصرة» دولة إسلامية في سوريا بعد سقوط الأسد – وفي الأردن في نهاية المطاف. وأضاف يقول، "العلمانية أمر خطير".

ومن غير الواضح ما هو عدد أبناء المدينة الذين يشاركون فاروق تطلعاته لسوريا والأردن. ويقينا، قابلتُ عددا كبيرا من أهالي معان الذين يستخفون ويقللون من شان ظاهرة الجهاد السلفي. وفي الواقع أن غالبية الأشخاص الذين قابلتهم اعتبروا أن العدد الفعلي للجهاديين السلفيين ضئيل نسبيا وأن مسألة البطالة، والفساد الرسمي، ورد الحكومة القاسي على الاحتجاجات تشكل مصدر قلق أكثر إلحاحا.

حتى أن بعض سكان معان لمّح إلى أن الحكومة الأردنية تبالغ في حجم التهديد من أجل انتزاع أموال أكثر من الغرب. وسُئلت: لأي سبب آخر يسمح البلاط الملكي لأبو سيف، زعيم الحركة الجهادية السلفية في الأردن والمقيم في معان، بالبقاء حرا طليقا بينما في المدينة بالاهتداء دون أي قيود؟

وبطبيعة الحال، أن معان ليست المدينة الأردنية الوحيدة التي شهدت مآتم للجهاديين وتحريضات شعبية في السنوات الأخيرة؛ بيد أنها المثال الأبرز على هذه النزعة. وما وصول قرابة المليون لاجئ من سوريا خلال السنوات الثلاث الماضية سوى شكوى أخرى تضاف حتما إلى اللائحة المتعاظمة من المظالم الاجتماعية والاقتصادية للأردنيين العاديين. إن المصاعب الاقتصادية والإصابات التي تعنى بها المملكة الأردنية نفسها – مثل القانون الجائر الجديد لمكافحة الإرهاب والقيود التي أسفرت عن قيام مؤسسة "فريدوم هاوس" بتخفيض ترتيب الأردن في مؤشر حرية الصحافة [الذي تصدره]– قد تجعل منها في النهاية بيئة أكثر خصوبة لعمليات التجنيد التي يقوم بها تنظيم «القاعدة».

وفي الوقت الراهن، يعزي المسؤولون الأردنيون الاضطرابات السائدة في معان إلى عنصر إجرامي قائم في معقل عشائري معزول ومتمرد بطبيعته. ويقينا، إن بسط حكم الدولة في معان لم يخل قط من التحديات، لكن إضافة التطرف الإسلامي إلى خليط هو بالأصل مثير للاضطرابات سيزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى تهدئة المدينة. وبما أنه ليست هناك نهاية في الأفق للحرب الطائفية الدائرة في سوريا، فقد يميل عدد متزايد من المسلمين السنة الأردنيين – في معان وجميع أنحاء المملكة – إلى الانضمام إلى الجهاد.

وفي الشهر الماضي، زادت المخاوف الغربية بشأن المقاتلين الأجانب بعد أن قام مهاجم انتحاري أمريكي المولد بتفجير نفسه في سوريا كما قام جهادي فرنسي سابق بمهاجمة سياح يهود في بلجيكا. وحيث يسيطر الآن تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش») على مساحات شاسعة من الأراضي في هاتين الدولتين، أصبح التشدد السني في الشرق الأوسط مصدر قلق مركزي للغرب وشركائه الإقليميين.

وبالنسبة إلى المملكة الأردنية، وهو النظام الذي يستهدفه تنظيم «القاعدة» منذ زمن بسبب علاقاته الوطيدة مع الولايات المتحدة، بات القتال الإسلامي خطراً وشيكا يحدق بها أكثر فأكثر. ومع ذلك، فإن مدى نجاح الجهاد السلفي في المملكة سيبقى على الأرجح مجهولاً حتى انتهاء الحرب في سوريا وعودة هؤلاء المقاتلين الأجانب المتمرسين في فن المعارك إلى وطنهم. فإذا تبين أن المشكلة متفشية بقدر ما تبدو عليه اليوم، قد تتمثل الإشارة الأولى على ذلك بارتفاع وتيرة الإرهاب في الأردن.

عن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط"

وداعاً.. حكومة إسماعيل هنية

محسن صالح

■ لم تكن «حكومة حماس» التي قادها هنية مجرد «طرف انقسام» بل تعبر عن تيار فلسطيني وعربي وإسلامي واسع يحافظ على الثوابت ويرفض مسار التسوية

■ يظن كثيرون أن إدارة حكومة هنية للاقتصاد بالقطاع كانت مهنيا أسوأ من نظيرتها في رام الله إلا أن الواقع غير ذلك

■ لا يخلو أداؤها من قصور فقد كان عليها أن تبذل جهودا أوسع لاستيعاب القوى الفلسطينية الأخرى وتقديم نموذج أكثر انفتاحا للعمل الوطني

أيا يكن الاسم الذي يحبذ الباحثون أو السياسيون أو الناس إطلاقه على الحكومة التي أدارت قطاع غزة في السنوات السبع الماضية (2007–2014) مثل حكومة تسيير الأعمال، أو الحكومة المقالة، أو حكومة حماس، أو حكومة إسماعيل هنية، فإنها حكومة تستحق وقفة تقدير وعرفان، كما تستحق وقفة نقد وتقييم.

لا يبدو تقييم أداء الحكومة التي قادتها حماس في القطاع أمرا سهلا في الوقت الذي تشهد فيه الساحة العربية حالة استقطاب سياسي حاد في ضوء الهجمة المرتدة ضد الثورات وحركات التغيير العربية، وفي ضوء الحملة الإعلامية غير المسبوقة ضد ما يعرف بـ"الإسلام السياسي"، وفي ضوء تراجع أداء العمل المقاوم.

غير أن إشكالية التقييم لا تبدو فقط في وجود الأجواء الموبوءة، وإنما في الأسس التي يمكن الاستناد إليها في عملية التقييم، إذ يحلو للكثيرين وضع التحسن الاقتصادي والرفاه المعيشي معيارا أساسيا للتقييم، حيث إنه المعيار الأكثر شيوعا عالميا، بينما يضيف آخرون معايير الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني والحريات.. وغيرها.

ولكن هل من المعقول لنظام هو عمليا تحت الاحتلال وتحت الحصار الخانق برا وبحرا وجوا، ويقود شعبا يتبنى برنامجا وطنيا في المقاومة والعودة والتحرير أن تتم محاسبته كما يحاسب نظام الحكم في سويسرا أو سنغافورة أو اليابان؟ وهل ما يجب أن يحاسب عليه هذا النظام أساسا متعلق بتوافر السلع الاستهلاكية ووسائل الرفاه والمتعة، أم بتوافر عناصر القوة والحماية والصمود، وهل من العدل محاسبة الثورات كما تحاسب الدول؟

هذا لا يعني بالطبع السكوت على أن تتخذ أي جهة من الثورة أو من الأوضاع الاستثنائية مبررا للوقوع في الفساد بأشكاله أو التعدي على الحريات أو انتهاك الحقوق، ولكن المطلوب أن يتم تقييم ما إذا كانت الجهة قد أعطت أفضل ما لديها وفق الإمكانات المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة.

ابتداء، لم تكن "حكومة حماس" التي قادها إسماعيل هنية مجرد "طرف انقسام"، بل حكومة "قبضت على الجمر" وهي تعبر عن تيار فلسطيني وعربي وإسلامي واسع يحافظ على الثوابت ويرفض مسار التسوية، ونجحت في فرض احترام الخط المقاوم في كل مكان، وكانت حكومة شرعية تحظى وما زالت بأغلبية مطلقة داعمة في المجلس التشريعي الفلسطيني الذي عطله الرئيس عباس وقيادة السلطة في رام الله، وهي حكومة جرت محاولة الانقلاب عليها من خلال الفتنان الأمني.

وحسب النظام الأساسي الفلسطيني (الدستور)، تتحول حكومة إسماعيل هنية التي أقالها الرئيس عباس إلى حكومة تسيير أعمال، وهو ما لم يفعله عباس، إنما شكل حكومة طوارئ ولم يرجع إطلاقا لأخذ الثقة من المؤسسة التشريعية الفلسطينية للسلطة. وكانت حماس في وضع مريح في المجلس التشريعي طوال السنوات الماضية يمكنها من حجب الثقة عن حكومة عباس ومنح الثقة لأي حكومة تشكلها حماس. وبالتالي، فإن محاولة تصوير أن حماس عادت إلى "الحضن" الفلسطيني وإلى "الشرعية" الفلسطينية وأنها أنهت "انقلابها" في القطاع غير صحيحة.

لم تكن حكومة إسماعيل هنية مجرد حالة تنافسية مع حكومة رام الله، إذ إن هناك فرقا هائلا بين خط يتبنى برنامج المقاومة ويدفع ثمانها الباهظة، وبين خط يتبنى برنامج التسوية ويذوق "غسيلتها".

وهناك فرق هائل بين خط يتعرض للحصار الإقليمي والدولي، وتتم محاولات إفشاله وإسقاطه، ويدير وضعا يكاد يكون مستحيلا (أو أقرب إلى كرة لهب) في قطاع غزة، وبين خط يحظى بالرضا الإقليمي والدولي، ويُفرش له "السجاد الأحمر" في أوروبا وأميركا، ويتلقى مساعدات مالية بمئات الملايين من الدولارات سنويا من هذه الدول، بينما يتابع تنسيقه الأمني مع الطرف الإسرائيلي، وبعده "مقدسا"، ويواصل مطاردة قوى المقاومة وخلاياها.

ومن جهة ثانية، فإن حكومة هنية حققت في إدارتها قطاع غزة نجاحات بارزة لخط المقاومة، وعبرت عن عزة الإنسان الفلسطيني وكرامته، ووصلت الليل بالنهار في تطوير البنى التحتية للمقاومة وفي تدريب المجاهدين، ورعت قوى المقاومة الأخرى وسمحت لها بالتجهيز والتدريب والعمل.

لقد شعر كل فلسطيني وعربي ومسلم بالعزة والفخار وهو يرى أبناء قطاع غزة يلتحمون مع قوى المقاومة ومع حكومة هنية في دحر العدوان الإسرائيلي الشرس، والذي خرج بجر أذيال الخيبة بعد 23 يوما من المعارك في ما عرف بعملية الرصاص المصبوب أو ما سمته المقاومة حرب الفرقان (27/12/2008–18/1/2009)، وهو الشعور ذاته عندما لقن قطاع غزة بقيادة "حكومة حماس" الإسرائيليين درسا كبيرا في صد العدوان على القطاع في الفترة من 14–22/11/2012 في ما عرف بعملية عمود السحاب، أو ما سمته المقاومة حرب حجارة السجيل.

إذ لم يعد قطاع غزة مجرد أرض وسماء مستباحة لسفك الدم الفلسطيني بعد أن تمكنت قوى المقاومة من الرد بصواريخ وصلت في مداها إلى تل أبيب والقدس، وهددت نحو 60% من سكان الكيان الإسرائيلي، لتشكل نوعا من توازن الردع أجبر القيادة الإسرائيلية على الهدنة، وعلى الانحدار والموافقة على فك الحصار عن القطاع.

هذا الإنجاز لقوى المقاومة يمكن أن يقارنه الإنسان بالاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في يوم واحد سنة 1956، وكذلك احتلاله في يوم واحد سنة 1967 في مواجهة الجيش المصري في كلتا الحالتين.

وبحسب لحكومة هنية في القطاع تحقيق إحدى أفضل صفقات تبادل الأسرى في تاريخ المقاومة الفلسطينية بعد أن تمكنت في ظروف قاسية جدا من الاحتفاظ بالأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط لأكثر من خمس سنوات إلى أن تم إطلاق سراح أكثر من ألف من الأسرى الفلسطينيين من مختلف فصائل المقاومة، من بينهم 320 أسيرا وأسيرة محكومين بالمؤبد.

هناك من يحاول أن يقارن بطريقة "غير بريئة" فيدعي أن الهدنة في قطاع غزة مع إسرائيل مشابهة لالتزامات السلطة في رام الله تجاه إسرائيل أيضا، بل ويضيف أن حماس تقوم بـ"حماية" الحدود الإسرائيلية، والمقارنة الظالمة هنا تتجلى في أن هناك فرقا هائلا بين سلطة في غزة تدير برنامج المقاومة وتضبط إيقاعه، وبين سلطة في رام الله تدير برنامج استئصال المقاومة، وأن هناك فرقا هائلا بين حكومة في غزة تدرب عشرات الآلاف من المقاومين وتطور الصواريخ والأسلحة الدفاعية، وبين حكومة في رام الله متشغلة في قمع تيارات المقاومة ومؤيديها وتفكيك خلاياها، وهناك فرق هائل بين هدنة عسكرية معقدة بالدم في القطاع، وبين اتفاقية تسوية سلمية جعلت السلطة في رام الله سلطة وظيفية تخدم أمن الاحتلال.

من جهة ثالثة، قد يظن كثيرون أن إدارة حكومة هنية للاقتصاد في قطاع غزة كانت (من الناحية المهنية) أسوأ من نظيرتها في رام الله، كما قد يتوقع باحثون أنه في ظل الحصار الخانق والاعتداءات الإسرائيلية المدمرة فإنه من الطبيعي أن يكون الأداء الاقتصادي للقطاع أضعف من نظيره في الضفة.

غير أن الحقائق والأرقام الرسمية للسلطة في رام الله نفسها تقول غير ذلك، فوفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله فإن نصيب قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لمناطق السلطة الفلسطينية ارتفع من 23.8% سنة 2008 إلى 27.4% سنة 2013، بينما انخفض نصيب الضفة الغربية للفترة نفسها من 76.2% إلى 72.6%. وطوال السنوات الخمس الماضية (2009–2013) كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية (مثلا 17.6% مقابل 10.4% سنة 2011، و6.6% مقابل 5.6% سنة 2012، و6.9% مقابل صفر تقريبا سنة 2013).

وبالطريقة نفسها ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة بمعدلات أفضل عما هو عليه بالضفة الغربية طوال الفترة من 2009–2013. هذا مع العلم أن السلطة في رام الله تلقت دعما خارجيا (خصوصا من أوروبا وأميركا) بلغ نحو 5.947 ملايين دولار خلال الفترة من 2009–2013، وهو دعم يفوق بأضعاف مضاعفة ما تلقاه قطاع غزة من دعم خارجي في الفترة نفسها.

اللافت للنظر أيضا أن قطاع غزة حقق الاكتفاء الذاتي من الخضروات وبنسبة 97%، وحقق اكتفاء شبه ذاتي من الفواكه بنسبة 80% تقريبا، كما نشرت جريدة القدس العربي في 22/4/2014.

وبذلك لا يصعب الاستنتاج أن حكومة حماس في القطاع أدارت الاقتصاد بكفاءة أفضل من نظيرتها في الضفة على الرغم من أوضاعها المعقدة، وعلى الرغم من عملها في بيئة معادية تحاصرها وتحاول إسقاطها، وأنه لو أتيح لها ظروف عادية أو مماثلة لتلك التي في رام الله لقفز مستوى أدائها وإنجازها.

ومن جهة رابعة، فإذا كنا نسجل ضرورة إطلاق الحريات واحترام حقوق الإنسان فإننا نلاحظ أن الأداء الأمني في التعامل مع الحريات كان في قطاع غزة أفضل منه في الضفة الغربية، حتى وفق إحصاءات جهات تحظى برعاية السلطة في رام الله.

فمثلا بلغت الشكاوى المسجلة لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في رام الله 789 شكوى سنة 2012 منها 563 شكوى في الضفة و271 شكوى في القطاع، أما المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان فقد سجل 723 حالة اعتقال تعسفي و1137 حالة استدعاء و117 حالة تعذيب سنة 2013 في الضفة، أما في قطاع غزة فسجل في السنة نفسها 84 حالة اعتقال تعسفي، و217 حالة استدعاء و22 حالة تعذيب.

أما من ناحية التنسيق الأمني، فحسب تصريح قائد المنطقة الوسطى الجنرال نيتسان الون فإن أجهزة السلطة في رام الله اعتقلت 2200 مقاوم في الفترة من 2009–2010، ونحو سبعمائة مقاوم سنة 2011.

وكشفت حكومة الاحتلال الإسرائيلي أن أجهزتها قامت بـ2968 عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية سنة 2010، كما عقدت معها 686 اجتماعا مشتركا في السنة نفسها.

كما حظيت أجهزة الأمن في رام الله مثلا بدعم أميركي مقداره 130 مليون دولار في سنة 2009. هذا في مقابل حالة الحرب الإسرائيلية مع قطاع غزة، وانعدام التنسيق الأمني، بينما يترجم الموقف الأميركي بحصار وصواريخ وقنائف يصبها الإسرائيليون على رؤوس أبناء القطاع.

وحتى بالنسبة للشعور بالأمن والأمان فإن استطلاعات الرأي –التي تجريها مؤسسات تقيم في الضفة الغربية ومدعومة غربيا أو من السلطة– تشير إلى أن شعور المواطنين في القطاع بالأمان أعلى من مثيله في الضفة، فقد نجحت السلطات في غزة بالقضاء على الفتنان الأمني وعلى المربعات الأمنية للعائلات، وفي بسط الأمن بكل مناطق القطاع.

وبلا شك، فإن أداء حكومة هنية لا يخلو من الثغرات والقصور، فقد كان على هذه الحكومة أن تبذل جهودا أوسع في استيعاب القوى الفلسطينية الأخرى في إدارة قطاع غزة، وفي تقديم نموذج أكثر انفتاحا في العمل الوطني الفلسطيني، وفي إطلاق المزيد من الحريات.

لا يتسع المقال للكثير من التفصيلات، ولكن ينبغي الاعتراف بأن هذه الحكومة قامت بعمل متميز، خصوصا عندما نضع في اعتبارنا البيئة المعقدة والمعادية التي أحاطت بها، مع شح الإمكانات وتواصل العدوان والحصار.

مع تمنياتنا لحكومة "التوافق الوطني" الجديدة بأن ترتقي لمستوى تطلعات شعبها وآمالها.

عن «الجزيرة نت»